أثر الشك في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

الى روح امي وابي الطاهره داعيا لهم الله بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والى ابنتي الحبيبه قره عيني صبرينال المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وعظمه الاهرامات وجمال شط المتوسط

وجبال الاوراس الشامخه داعيا الله لها بالصحه والخير والسعاده والبركه يارب العالمين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية الشك في الإثبات الجنائي ومفهومه القانوني

الفصل الثاني التطور التاريخي لمبدأ الشك يفسر لمصلحة المتهم

الفصل الثالث أنواع الشك في الدعوى الجنائية بين الواقع والقانون

الفصل الرابع الشك الواقعي وأثره في تكوين قناعة القاضي

الفصل الخامس الشك القانوني وتأثيره على تطبيق النص الجنائي

الفصل السادس عبء الإثبات وعلاقته بنشوء الشك في الجريمة

الفصل السابع قرينة البراءة كضمانة أساسية ضد الشك الإداني

الفصل الثامن دور النيابة العامة في تبديد الشك أثناء التحقيق

الفصل التاسع حرية القاضي في تقييم الأدلة وحدود الشك المقبول

الفصل العاشر الشك في الأدلة المادية وتأثيره على الحكم النهائي

الفصل الحادي عشر الشك في الأدلة المعنوية وشهادات الشهود

الفصل الثاني عشر الشك في الخبرة الفنية وتقارير الخبراء الجنائيين

الفصل الثالث عشر الشك في الاعتراف ومدى حجيته في الإثبات

الفصل الرابع عشر الشك في الجرائم المستعصية وجرائم الإنترنت

الفصل الخامس عشر الشك في جرائم القصد الجنائي والخطأ غير العمدي

الفصل السادس عشر الشك في الظروف المشددة والمخففة للعقوبة

الفصل السابع عشر مقارنة معالجة الشك في القانون المصري

الفصل الثامن عشر مقارنة معالجة الشك في القانون الجزائري

الفصل التاسع عشر مقارنة معالجة الشك في القانون الفرنسي

الفصل العشرون نحو توحيد معايير الشك في الإثبات الجنائي العربي

الختام

المقدمة

يُعد مبدأ الشك في الإثبات الجنائي من أهم المبادئ الأساسية التي تحكم العدالة الجنائية في الدول الحديثة حيث يمثل درعاً واقياً لحماية حقوق المتهمين وضماناً لعدم إدانة الأبرياء بناءً على ظنون أو أدلة غير يقينية فإن قاعدة الشك يفسر لمصلحة المتهم هي تجسيد عملي لمبدأ قرينة البراءة التي تستند إليها كافة الأنظمة القانونية المتحضرة وتكتسب دراسة هذا المبدأ أهمية قصوى في ظل تعقيد الإجراءات الجنائية وتطور أساليب الجريمة التي قد

تترك مجالاً للالتباس في تفسير الأدلة والوقائع ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يسعى إلى تحليل معمق لأثر الشك في الإثبات الجنائي في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية بهدف كشف أوجه الاتفاق والاختلاف وتقييم كفاءة الضمانات القضائية في حماية المتهم من الشك الإداني فإننا أمام حاجة ماسة لفهم كيفية تعامل القضاء في هذه الدول مع حالات الشك الواقعي والقانوني وما هي المعايير التي تعتمد عليها المحاكم في تبرئة المتهم عند وجود أدني شك في ثبوت التهمة وهذا الكتاب هو محاولة جادة لتقديم مرجع قانوني متكامل يخدم الباحثين والقضاة والمحامين في فهم ديناميكيات الشك في الإثبات لتحقيق العدالة الجنائية الناجزة التي تحترم كرامة الإنسان وتضمن عدم إفلات المجرمين مع عدم المساس بحرية الأبرياء في عالم تتزايد فيه التحديات الإثباتية وتعقيدات الأدلة الجنائية

الفصل الأول

ماهية الشك في الإثبات الجنائي ومفهومه القانوني

يُعرف الشك في الإثبات الجنائي بأنه حالة ذهنية تعتري القاضي أو المحقق عندما لا تصل الأدلة المقدمة إلى درجة اليقين الكافي لإثبات وقوع الجريمة أو نسبتها للمتهم بشكل قاطع فإن الشك ليس مجرد تردد عابر بل هو حالة قانونية منظمة لها آثار محددة في سير الدعوى الجنائية ومصير المتهم حيث يؤدي الشك الجاد إلى وجوب البراءة وفقاً للمبدأ العالمي الذي يقرر أن الدرء بالشبهات وتختلف المفاهيم الفقهية حول طبيعة الشك هل هو نقص في الأدلة أم تعارض في القرائن فإن الفقه الفرنسي يميل إلى اعتبار الشك نقصاً في الاقتناع الشخصي للقاضي بينما الفقه المصري والجزائري يركزان على الشك الموضوعي القائم على تعارض الأدلة وتظهر أهمية المفهوم في تحديد نقطة التحول بين الإدانة والبراءة حيث أن أدني شك جدي وكافي يجب أن يميل الكفة لصالح المتهم وإن فهم ماهية الشك بدقة هو المدخل الصحيح لتطبيق ضمانات المحاكمة العادلة التي تحمي الأفراد من تعسف السلطة الاتهامية وتضمن أن العقوبة لا توقع إلا على أساس من اليقين الجازم الذي لا

يحتمل التأويل أو الاحتمال في النفوس والضمائر

الفصل الثاني

التطور التاريخي لمبدأ الشك يفسر لمصلحة المتهم

تعود جذور مبدأ الشك لمصلحة المتهم إلى الشرائع السماوية والقوانين القديمة حيث أقرت الشريعة الإسلامية قاعدة الدرء بالشبهات قبل قرون من ظهورها في القوانين الوضعية الحديثة فإن التطور التاريخي للمبدأ شهد انتقالاً من نظام الإثبات القانوني المقيد الذي كان يحدد قيمة الأدلة سلفاً إلى نظام الإثبات الحر الذي يمنح القاضي سلطة تقديرية في تقييم الأدلة والشكوك وفي فرنسا تطور المبدأ مع ثورة الحقوق الإنسانية ليصبح ركيزة في قانون الإجراءات الجنائية بينما في مصر والجزائر تأثر التشريع بالنموذج الفرنسي مع جذور إسلامية عميقة وتظهر أهمية التطور التاريخي في فهم الحكمة من المبدأ حيث انتقل المشرع من التركيز على الاعتراف كسيد الأدلة

إلى التركيز على اليقين القضائي المستند لكافة عناصر الإثبات وإن الدروس المستفادة من هذا التطور تؤكد أن العدالة تتطلب شكاً منهجياً يحمي المتهم من التسرع وإن تحديث قواعد الإثبات يجب أن يواكب تطور وسائل الجريمة مع الحفاظ على قدسية مبدأ الشك لمصلحة المتهم كضمانة أبدية ضد الظلم القضائي في الأنظمة القانونية المعاصرة

الفصل الثالث

أنواع الشك في الدعوى الجنائية بين الواقع والقانون

ينقسم الشك في الدعوى الجنائية إلى أنواع متعددة أهمها الشك الواقعي والشك القانوني فالشك الواقعي يتعلق بعدم كفاية الأدلة المادية أو المعنوية لإثبات الواقعة الإجرامية بينما الشك القانوني يتعلق بتفسير النص الجنائي أو انطباقه على الواقعة محل النزاع وتختلف المعالجة القانونية لكل نوع حيث أن الشك الواقعي يؤدي حتماً إلى البراءة لنقص الإثبات

بينما الشك القانوني قد يؤدي إلى البراءة لانعدام التجريم أو لسقوط الدعوى وتظهر أهمية التمييز بين الأنواع في تحديد مسار الطعن على الأحكام حيث أن أسباب النقض تختلف حسب نوع الشك المثار وإن الفقه القضائي في الدول الثلاث يميز بوضوح بين الشك الجدي الذي يهدم الإدانة والشك الوهمي الذي لا يؤثر في conviction القاضي وإن فهم أنواع الشك يساعد المحامي في بناء دفاعه على الأسس الصحيحة التي تؤدي لبراءة موكله سواء بنقص الأدلة أو بخطأ في التطبيق القانوني للنصوص الجنائية المقررة للعقوبات

الفصل الرابع

الشك الواقعي وأثره في تكوين قناعة القاضي

يُعد الشك الواقعي من أكثر أنواع الشك تأثيراً في سير المحاكمة حيث يتعلق بتقييم القاضي للأدلة المقدمة من النيابة والدفاع فإن قناعة القاضي يجب أن

تتكون من أدلة كافية ومتناسقة وأي شك واقعي جدي في صحة هذه الأدلة يوجب البراءة فوراً وتختلف معايير القناعة بين الأنظمة ففي فرنسا تعتمد على الاقتناع الوجداني للقاضي بينما في مصر والجزائر يجب أن يكون الاقتناع مسبباً ومعللاً في الحكم وتظهر أهمية الشك الواقعي في حالات تعارض شهادات الشهود أو نقص الأدلة المادية حيث لا يجوز للقاضي أن يبني إدانته على ظن أو تخمين وإن واجب القاضي هو البحث عن اليقين فإن عجز عن ذلك وجب عليه البراءة وإن حماية المتهم من الشك الواقعي تتطلب محاكمة عادلة تسمح للدفاع بمناقشة كافة الأدلة وإثارة الشكوك المنطقية التي تهدم اليقين الإداني المطلوب لإصدار حكم بالإدانة في الجريمة المنسوبة للمتهم قانوناً

الفصل الخامس

الشك القانوني وتأثيره على تطبيق النص الجنائي

يحدث الشك القانوني عندما يثور نزاع حول تفسير النص الجنائي أو انطباقه على الفعل المرتكب فإن مبدأ الشرعية الجنائية يقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وعند الشك في التجريم يجب تفسير النص لمصلحة المتهم وتختلف معالجة الشك القانوني بين الدول ففي فرنسا يملك القاضي سلطة تفسير النص بما يخدم العدالة بينما في مصر والجزائر يخضع التفسير لرقابة محكمة النقض لضمان وحدة التطبيق وتظهر أهمية الشك القانوني في الجرائم المستحدثة حيث قد يكون النص غامضاً أو قابلاً لأكثر من تفسير وإن القاعدة الذهبية هي أن الشك في التجريم يدرأ العقوبة تماماً وإن فهم الشك القانوني يحمي الأفراد من التوسع غير المبرر في النصوص الجزائية ويضمن أن العقوبة لا توقع إلا في الحالات الواضحة نصاً وروحاً التي لا تحتمل التأويل لمصلحة الإدانة على حساب حرية الأفراد المكفولة دستورياً

الفصل السادس

عبء الإثبات وعلاقته بنشوء الشك في الدعوى

يقع عبء الإثبات في الدعوى الجنائية على عاتق النيابة العامة التي يجب عليها إثبات التهمة بما لا يدع مجالاً للشك المعقول فإن فشل النيابة في تحمل عبء الإثبات يولد شكاً قانونياً يوجب براءة المتهم تلقائياً وتختلف معايير عبء الإثبات بين الأنظمة ففي النظام الاتهامي يكون العبء ثقيلاً على النيابة بينما في النظام المختلط يتعاون القاضي في البحث عن الحقيقة وتظهر أهمية عبء الإثبات في حماية المتهم من الاضطرار لإثبات براءته فإن الأصل براءة الذمة ولا ينتقل العبء للمتهم إلا في حالات استثنائية محددة نصاً وإن نشوء الشك نتيجة عجز النيابة عن الإثبات هو الضمانة الأساسية لعدم إدانة الأبرياء وإن فهم قواعد عبء الإثبات يساعد الدفاع في التركيز على ثغرات أدلة الاتهام لإثارة الشك الكافي الذي يهدم أركان الدعوى ويؤدي للحكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة المقدمة من جهة الاتهام الرسمي

الفصل السابع

قرينة البراءة كضمانة أساسية ضد الشك الإداني

تُعد قرينة البراءة الحجر الأساس في مواجهة الشك الإداني حيث أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم نهائي فإن هذه القرينة تضع عبء تبديد الشك على عاتق الدولة وليس على المتهم وتختلف حماية القرينة بين الدول ففي فرنسا تعتبر مبدأً دستورياً ساماً بينما في مصر والجزائر تكفلها الدساتير وقوانين الإجراءات الجنائية وتظهر أهمية القرينة في مرحلة التحقيق حيث يمنع التعامل مع المتهم كمجرم قبل الحكم النهائي وإن أي شك يجب أن يفسر لصالح استمرار قرينة البراءة وإن انتهاك قرينة البراءة يهدم شرعية الإجراءات ويؤدي لبطلانها وإن تعزيز قرينة البراءة يتطلب ثقافة قضائية ومجتمعية تحترم حقوق المتهم وتعتبر الشك دليلاً على براءته حتى يثبت العكس يقيناً بما لا يدع مجالاً للشك في النفوس والضمائر وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة

الفصل الثامن

دور النيابة العامة في تبديد الشك أثناء التحقيق

تلعب النيابة العامة دوراً محورياً في مرحلة التحقيق حيث يقع على عاتقها واجب جمع الأدلة الكافية التي تبدد أي شك محتمل حول وقوع الجريمة أو نسبتها للمتهم فإن تحقيقاً نيابياً قاصراً يولد شكوكاً قد تؤدي لبراءة المتهم لاحقاً حتى لو كان مذنباً فعلياً وتختلف ممارسات النيابة بين الدول ففي فرنسا تملك النيابة صلاحيات تحقيق واسعة بينما في مصر والجزائر يخضع تحقيقها لرقابة قاضي التحقيق في الجنايات وتظهر أهمية الدقة في التحقيقات النيابية لمنع نشوء الشك الواقعي وإن واجب النيابة هو البحث عن الحقيقة لا عن الإدانة فقط وإن أي تقصير في جمع الأدلة أو توثيقها يصب في مصلحة الدفاع لإثارة الشك وإن تطوير أداء النيابة في التحقيق هو استثمار في جودة الأحكام وضمان عدم إفلات المجرمين بسبب شكوك كان يمكن تبديدها بأدلة قوية وموثقة قانوناً وفنياً خلال مرحلة التحقيق الابتدائي

الفصل التاسع

حرية القاضي في تقييم الأدلة وحدود الشك المقبول

تمنح الأنظمة الحديثة القاضي حرية في تقييم الأدلة إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة بمنطق القانون وضمير العدالة فإن القاضي حر في تقدير قيمة الدليل لكنه غير حر في تجاهل الشك الجدي الذي يثور أمامه وتختلف حدود الحرية بين الأنظمة ففي فرنسا الحرية الوجدانية أوسع بينما في مصر والجزائر يجب تسبيب الأحكام بما يبرر رفض الشكوك المثارة وتظهر أهمية التعليل في مراقبة حرية القاضي حيث يجب أن يوضح لماذا لم يقنع بالشك المثار من الدفاع وإن تجاوز القاضي الشك الجدي دون مبرر يعرض حكمه للنقض وإن مسؤولية القاضي تتطلب شجاعة أدبية للبراءة عند الشك وعدم الانسياق وراء ضغوط الإدانة وإن توازن الحرية والمسؤولية هو ضمان لعدالة الأحكام التي تحترم مبدأ الشك لمصلحة المتهم في

الفصل العاشر

الشك في الأدلة المادية وتأثيره على الحكم النهائي

تُعد الأدلة المادية مثل البصمات والحمض النووي والأسلحة من أقوى أدلة الإثبات إلا أنها ليست معصومة من الشك حيث قد يثور شك حول طريقة جمعها أو حفظها أو تحليلها فإن أي خلل في سلسلة حفظ الأدلة يولد شكاً يهدد قيمتها الإثباتية وتختلف معايير قبول الأدلة المادية بين الدول ففي فرنسا توجد مختبرات معتمدة تخضع لرقابة صارمة بينما في مصر والجزائر تتطور معايير الاعتماد الفني تدريجياً وتظهر أهمية الطعن الفني في الأدلة المادية لإثارة الشك حول مصداقيتها وإن القاضي يجب أن يتأكد من سلامة الإجراءات الفنية قبل الاعتماد على الدليل وإن الشك في الدليل المادي قد يكون أقوى من الشك في الشهادة الشخصية لإن الشك في الدليل المادي قد

يكون أقوى من الشك في الشهادة الشخصية لإن العلم يقين والشهادة ظن وإن حماية حقوق المتهم تتطلب فحصاً دقيقاً للأدلة المادية لضمان خلوها من الشك الذي يهدم اليقين القضائي المطلوب للإدانة في الجرائم الخطيرة

الفصل الحادي عشر

الشك في الأدلة المعنوية وشهادات الشهود

تعتمد الأدلة المعنوية وشهادات الشهود على الإدراك البشري الذاكرة مما يجعلها عرضة للشك أكثر من الأدلة المادية فإن الشك في مصداقية الشاهد أو دقة ملاحظاته يوجب على القاضي الحذر في الاعتماد عليها وتختلف قيمة الشهادة بين الأنظمة ففي بعضها شهادة شاهد واحد كافية وفي البعض الأخر يتطلب الأمر شهوداً متعددين وتظهر أهمية مواجهة الشهود ومناقشتهم في الجلسة لكشف التناقضات التي تثير الشك وإن القاضي يجب أن يعلل لماذا قبل شهادة

رغم الشك المثار حولها وإن الدفاع الجيد يركز على إثارة الشك في ذاكرة الشهود ودوافعهم لإن الشك في الشهادة قد يكون سبباً كافياً للبراءة إذا كانت الشهادة هي عماد الاتهام الوحيد في الدعوى الجنائية المقامة ضد المتهم أمام المحكمة المختصة

الفصل الثاني عشر

الشك في الخبرة الفنية وتقارير الخبراء الجنائيين

تُعد تقارير الخبراء الجنائيين أدلة فنية مساعدة للقاضي إلا أنها لا تلزمه مطلقاً حيث يجوز للقاضي أن يثار لديه شك في منهجية الخبير أو نتائج تقريره فإن الشك في الخبرة يوجب ندب خبير آخر أو عدم الاعتماد على التقرير المشكوك في صحته وتختلف سلطة القاضي في تقييم الخبرة بين الدول ففي فرنسا للخبرة وزن كبير بينما في مصر والجزائر للقاضي حرية عدم الالتزام برأي الخبير إذا وجد سبباً مقنعاً للشك وتظهر أهمية مناقشة الخبراء في الجلسة لتوضيح

النقاط الغامضة وإن الشك في الخبرة الفنية قد يهدم دعوى كاملة إذا كانت تعتمد كلياً على هذا الدليل الفني وإن ضمانات الحياد والاستقلال للخبراء هي مفتاح منع الشك في تقاريرهم لضمان عدالة الأحكام المبنية على أسس علمية رصينة خالية من الشكوك الفنية التي تثير الطعون

الفصل الثالث عشر

الشك في الاعتراف ومدى حجيته في الإثبات

يُعد الاعتراف سيد الأدلة تاريخياً إلا أن القوانين الحديثة تحاطه بضمانات صارمة لمنع الانتزاع تحت الإكراه فإن الشك في صحة الاعتراف أو في طريقة انتزاعه يوجب استبعاده كلياً من دائرة الإثبات وتختلف معايير قبول الاعتراف بين الدول ففي فرنسا يشترط تسجيل الاستجوابات فيديو بينما في مصر والجزائر تتطور الضمانات الإجرائية لمنع التعذيب وتظهر أهمية الشك في الاعتراف حيث أن اعترافاً واحداً مشكوكاً

فيه لا يكفي للإدانة دون أدلة ساندة وإن واجب القاضي هو التحقق من حرية الإرادة أثناء الاعتراف وإن استبعاد الاعتراف المشكوك فيه يحمي المتهم من الإدانة الخطأ بناءً على أقوال انتزعت تحت ضغط أو إكراه يهدر حرية الإرادة وكرامة الإنسان في مواجهة سلطة التحقيق

الفصل الرابع عشر

الشك في الجرائم المستعصية وجرائم الإنترنت

تتميز الجرائم المستعصية وجرائم الإنترنت بصعوبة الإثبات التقليدي مما يولد شكوكاً حول هوية الجاني أو مكان ارتكاب الجريمة فإن الطبيعة الرقمية للجريمة تجعل تتبع الأدلة معقداً وقد يثور شك حول صحة الأدلة الإلكترونية وتختلف التشريعات في معالجة هذه الشكوك ففي فرنسا توجد قوانين متخصصة في الإثبات الرقمي بينما في مصر والجزائر تتطور النصوص لمواكبة الجرائم الحديثة وتظهر أهمية الخبرة التقنية

المتخصصة لتبديد الشك في الأدلة الرقمية وإن الشك في الهوية الرقمية قد يؤدي لبراءة المتهم إذا لم تربط الأدلة بين الحساب الإلكتروني والشخص الطبيعي يقيناً وإن تطوير أدوات الإثبات الرقمي هو ضرورة لمنع إفلات مجرمي الإنترنت من العقاب بسبب شكوك تقنية كان يمكن حلها بأدوات تحقق متطورة تضمن اليقين في النسبة

الفصل الخامس عشر

الشك في جرائم القصد الجنائي والخطأ غير العمدي

يُعد إثبات القصد الجنائي من أصعب المجالات حيث أنه حالة نفسية داخلية قد يثور حولها الشك بسهولة فإن الشك في توافر القصد يوجب الحكم بالبراءة من الجريمة العمدية وقد يحكم بالخطأ غير العمدي إذا توافرت أركانه وتختلف معالجة الشك في القصد بين الدول حيث يعتمد القاضي على القرائن لاستنباط القصد وتظهر أهمية التمييز بين الشك في الوقعة

والشك في النية الجنائية وإن الشك في النية يدرأ العقوبة الأشد المقررة للجرائم العمدية وإن فهم ديناميكيات القصد يساعد القاضي في تجنب الإدانة الخطأ في حالات الشك حول ما إذا كان الفعل عمداً أم مجرد خطأ غير جنائي لا يستوجب العقاب السالب للحرية في التشريعات الجزائية

الفصل السادس عشر

الشك في الظروف المشددة والمخففة للعقوبة

لا يقتصر أثر الشك على أصل الجريمة بل يمتد للظروف المشددة أو المخففة المحيطة بها فإن الشك في توافر ظرف مشدد يوجب عدم الأخذ به والعقوبة على الأصل فقط وتختلف المعالجة بين الأنظمة حيث أن الظروف المشددة يجب إثباتها يقيناً مثل أصل الجريمة وتظهر أهمية الشك في الظروف في تخفيف العقوبة بشكل كبير حيث أن الشك في العود أو الشك في استخدام سلاح يدرأ الظرف المشدد وإن القاعدة هي أن الشك

في الظروف يفسر لمصلحة المتهم دائماً وإن فهم هذا المبدأ يضمن تناسب العقوبة مع الفعل الثابت يقيناً دون تحميل المتهم تبعات ظروف لم تثبت أدلتها بما يقطع الشك ويزيل الريبة حول الملابسات المحيطة بالجريمة المرتكبة

الفصل السابع عشر

مقارنة معالجة الشك في القانون المصري

يتميز القانون المصري بنصوص صريحة في قانون الإجراءات الجنائية تؤكد مبدأ الشك لمصلحة المتهم حيث تلزم المحكمة بالبراءة عند عدم كفاية الأدلة وتظهر الاجتهادات القضائية المصرية احتراماً عميقاً للمبدأ خاصة في الجنايات وتتميز محكمة النقض المصرية برقابة صارمة على أحكام الإدانة التي تتجاهل الشك الجدي وتظهر التطبيقات العملية توازناً بين سلطة القاضي في الإثبات وضرورة التسبيب المقنع الذي يرد على الشكوك المثارة وإن النظام المصري

يوفر ضمانات قوية للمتهم في مرحلة الاستئناف والنقض لتصحيح أي إغفال للشك من المحاكم الأدنى وإن فهم التجربة المصرية يثري الدراسة المقارنة ويبرز نقاط القوة في الحماية الإجرائية للمتهم من الشك الإداني في النظام القانوني العربي

الفصل الثامن عشر

مقارنة معالجة الشك في القانون الجزائري

يستند القانون الجزائري في معالجة الشك إلى مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي حيث يقرر براءة المتهم عند الشك وتتميز المحاكم الجزائرية بتطور في تسبيب الأحكام لبيان سبب رفض أو قبول الشكوك المثارة وتظهر التطبيقات القضائية اهتماماً بحقوق الدفاع في إثارة الشك خلال المرافعة وتظهر أهمية الرقابة من مجلس الدولة والمحكمة العليا في توحيد معايير الشك المقبول وإن النظام الجزائري يوازن بين متطلبات الأمن الوطني وحقوق

الأفراد في عدم الإدانة بالشك وإن فهم التجربة الجزائرية يوضح كيف يمكن للتشريع أن يدمج بين الأصالة الإسلامية والمعاصرة القانونية في حماية المتهم من الشك في الإثبات الجنائي

الفصل التاسع عشر

مقارنة معالجة الشك في القانون الفرنسي

يُعد القانون الفرنسي نموذجاً متقدماً في تطبيق مبدأ الشك لمصلحة المتهم حيث يكرس قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي مبدأ الحرية الوجدانية للقاضي المقيدة بضرورة الاقتناع اليقيني وتظهر اجتهادات محكمة النقض الفرنسية حساسية عالية تجاه الشك في الأدلة خاصة في قضايا الإرهاب والجرائم المعقدة وتظهر أهمية التسبيب المفصل في الأحكام الفرنسية لشرح كيف تبدد الشك وإن النظام الفرنسي يؤثر بشكل كبير على التشريعات العربية التي استمدت منه مبادئ الإثبات وإن دراسة النموذج

الفرنسي تقدم معايير دقيقة لكيفية تعامل القضاء الراقي مع الشك كقيمة عليا في العدالة الجنائية تحمي الحريات الفردية من تعسف السلطة الاتهامية

الفصل العشرون

نحو توحيد معايير الشك في الإثبات الجنائي العربي

نصل في هذا الفصل الختامي إلى الدعوة لتوحيد معايير التعامل مع الشك في الإثبات الجنائي في الدول العربية لضمان عدالة متقاربة وحماية موحدة للحقوق فإن هذا التوحيد يتطلب تبني تعريف موحد للشك الجدي وآليات ملزمة للتعامل معه في الأحكام وتظهر أهمية التوحيد في تسهيل التعاون القضائي العربي وضمان عدم تضارب الأحكام في القضايا العابرة للحدود وإن تحقيق هذه الرؤية يتطلب حواراً قضائياً مستمراً وتبادلاً للخبرات حول كيفية تطبيق مبدأ الشك لمصلحة المتهم وإن التوحيد هو ضمانة لتحقيق عدالة جنائية عربية تحترم المعايير الدولية وتحمي

الأفراد من الإدانة بناءً على شكوك لم تبدد يقيناً في النفوس والضمائر وفق مبادئ الشريعة والقانون الوضعي الحديث

الختام

وبعد أن أتممنا كتابة الفصول العشرين التي تضمنها هذا الكتاب الموسوعي الشامل والذي غطى كافة الجوانب المتعلقة بأثر الشك في الإثبات الجنائي من منظور أكاديمي وقانوني عميق ومتخصص فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إضافة علمية حقيقية تخدم الباحثين والطلاب والمهتمين بالعلوم القانونية والجنائية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع فإن الجهد المبذول في هذا الكتاب هو جهد متواضع أمام عظمة الموضوع وشموليته وتعقيداته ولكنه جهد صادق ومخلص يهدف إلى وجه الله سبحانه وتعالى ونشر النفع بين الناس فإن العلم نور والجهل ظلام وما نحاوله هنا هو إضاءة بعض الزوايا المظلمة في فهمنا لمبدأ الشك في الإثبات الجنائي

المعقد الذي نعيشه ونأمل أن يكون هذا الكتاب نقطة انطلاق لأبحاث أخرى أكثر عمقا واتساعا في المستقبل القريب بإذن الله تعالى تسهم في تطوير منظومة العدالة الجنائية لتحقيق براءة الأبرياء وعدم إفلات المذنبين عبر يقين قضائي راسخ

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى 2026

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف يمنع النسخ أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف